



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم  
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	تونس المغرب الجزائر ليبيا موريتانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات المطبعة الرسمية
	سنة	سنة	
النسخة الاصلية..... النسخة الاصلية وترجمتها	150 د.ج	400 د.ج	7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
	300 د.ج	730 د.ج	الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح ج ب 50 - 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68 KG 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 12 060.320.0600
<p>ثمن النسخة الاصلية 3,50 د.ج ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 7,00 د.ج ثمن العدد للسنتين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين. المطلوب ارفاق لفيفة ارسال الجريدة الاخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان. ثمن النشر : 30 د.ج للسطر.</p>			

## فهرس

### اتفاقيات دولية

مرسوم رئاسي رقم 92 - 84 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 23 و 24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و 10 مارس سنة 1991. 474

مرسوم رئاسي رقم 92 - 83 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 23 و 24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و 10 مارس سنة 1991. 467

## فهرس (تابع)

قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1969 والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق لضباط الحصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي. 488

## وزارة الاقتصاد

قرار مؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ديوان وزير الاقتصاد. 490

قرار مؤرخ في 5 جمادى الاول عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل. 490

قرار مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 30 نوفمبر 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير المنازعات ومكافحة التهريب بالمديرية العامة للجمارك. 491

قرار مؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تشكيل اللجان المركزية المتساوية الاعضاء الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار. 491

قرار مؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 25 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى نائب مدير. 493

قرار مؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 8 يناير سنة 1992، يتضمن تشكيل اللجنة المركزية للطعن الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار. 494

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 494

مرسوم رئاسي رقم 92 - 85 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على الملحق المتعلق بتعديل المادة 2 من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي. 480

مرسوم رئاسي رقم 92 - 86 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن قبول بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المحرر في بروكسل بتاريخ 22 يونيو سنة 1988. 481

مرسوم رئاسي رقم 92 - 87 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على تبادل الرسائل المؤرخة في 6 نوفمبر و7 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية المتعلقة بالتأشيرة. 482

مرسوم رئاسي رقم 92 - 88 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على تبادل الرسائل المؤرخة في 11 و18 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية المتعلقة بالتأشيرة. 483

## قرارات، مقررات، آراء

## وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 29 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تعيين قضاة مساعدين لدى المحاكم العسكرية. 483

قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1969 والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق لضباط العاملين في الجيش الوطني الشعبي. 487

## فهرس (تابع)

## وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية

قرار وزاري مؤرخ في 10 رجب عام 1412 الموافق 15 يناير سنة 1992، يتضمن زيادة معاشات ومنح وإيرادات الضمان الاجتماعي. 498

## وزارة النقل والمواصلات

قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يتضمن إلغاء دائرة رسم. 498

قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يتضمن تحويل مقر دائرة رسم. 498

## المجلس الأعلى للإعلام

مقرر رقم 91 - 06 مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991، يعدل المقرر رقم 91 - 02 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1991 والذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بتسليم بطاقة الصحفي المهنية. 498

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 495

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات. 495

قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية الولاية. 496

## وزارة العدل

قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1412 الموافق 12 يناير سنة 1992، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ديوان وزير العدل. 496

## وزارة الجامعات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 30 أكتوبر سنة 1991، يتضمن فتح مسابقات الدخول لدورة التكوين الطويل المدى بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير بعنوان السنة الدراسية 1991 - 1992. 497

## اتفاقيات دولية

- وبناء على الدستور، لا سيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 / م.أ.د المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

مرسوم رئاسي رقم 92 - 83 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 23 و24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و10 مارس سنة 1991.

إن رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1409 الموافق أول ابريل سنة 1989 والمتضمن الموافقة على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، الموقعة في مراكش بتاريخ 10 رجب عام 1409 الموافق 17 فبراير سنة 1989.

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89 - 54 المؤرخ في 26 رمضان عام 1409 الموافق 2 مايو سنة 1989 والمتضمن المصادقة على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، الموقعة في مراكش بتاريخ 10 رجب عام 1409 الموافق 17 فبراير سنة 1989.

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف ( ليبيا ) بتاريخ 23 و24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و10 مارس سنة 1991.

يرسم ما يلي :

**المادة الأولى :** يصادق على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف ( ليبيا ) بتاريخ 23 و24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و10 مارس سنة 1991، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

**اتفاقية تجارية**

**وتعريفية بين دول اتحاد  
المغرب العربي**

ان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،  
والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
العظمى،

والجمهورية التونسية،

والملكة المغربية،

والجمهورية الاسلامية الموريتانية،

- انطلاقا من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، لا سيما المادة الثانية التي تنص على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها،

- وسعيا منها لتحقيق اهداف الاتحاد، وتنفيذا لبرنامجه عمله،

- وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين اتحاد المغرب العربي،

- وايمانا منها بالدور الاساسي الذي يؤديه توسيع التبادل التجاري بينها على اساس تفضيلي وذلك لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة فيما بينها،

اتفقت على ما يلي :

## الفصل الاول

### التعاريف

#### المادة الاولى

لغرض هذه الاتفاقية يفهم من :

" الاتحاد " : اتحاد المغرب العربي.

" قرار مجلس الرئاسة " : القرار المتضمن للمبادئ المتعلقة بانشاء الوحدة الجمركية.

" اللجنة الوزارية المتخصصة " : اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية للاتحاد.

" الاطراف المتعاقدة " : الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي.

" الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل " : الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة الطرف على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، ايا كان اسم هذه الضرائب أو الرسوم أو طبيعتها أو الجهة الجابية لها.

" القيود غير الجمركية " : كافة التدابير والاجراءات التقييدية أو التمييزية التي تتخذها الدولة الطرف لغير الاغراض التنظيمية أو الاحصائية البحتة.

وتشمل هذه القيود بوجه خاص القيود الكمية والقيمية والنقدية والادارية التي تفرض على الاستيراد.

- المنتجات الصناعية التي لا تقل نسبة قيمتها المضافة في البلد المصدر عن أربعين بالمائة من قيمتها الاجمالية أو التي لا تقل نسبة قيمة المواد الأولية المحلية أو المغاربية عن ستين بالمائة من اجمالي قيمة المواد الأولية.

- المنتجات الصناعية الأخرى المدرجة في القوائم التي تحدد مقاييس التحويل المفروضة على كل منتج شريطة أن يكون هذا التحويل كافيا ومبررا اقتصاديا وتحدد هذه القوائم باتفاق دول الاتحاد.

#### المادة الرابعة

ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المصدرة من بلد احد الأطراف المتعاقدة الى بلدان الأطراف الاخرى بشهادة منشأ تعد حسب نموذج موحد تتفق عليه الأطراف المتعاقدة.

تصدر هذه الشهادة السلطات المختصة في البلد المصدر وتؤشر وتراقب من طرف السلطات الجمركية في نفس البلد.

#### المادة الخامسة

يجوز اعادة تصدير المنتجات المتبادلة ذات المنشأ المحلي على حالتها الاصلية وفقا لاحكام هذه الاتفاقية الى بلد آخر غير طرف في الاتحاد شريطة الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من قبل البلد المصدر.

#### المادة السادسة

تخضع المنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين الموجهة الى سوق أحد الأطراف المتعاقدة والتي تدخل في انتاجها مواد أولية أو نصف مصنعة مستوردة من خارج دول الاتحاد في اطار الانظمة الاقتصادية الجمركية لرسم تعويضي موحد بنسبة 50، 17٪ يستخلص في البلد المستورد النهائي على أساس قيمة البضاعة مضافا اليها مصاريف النقل والتأمين (C.I.F).

لا يجوز فرض هذا الرسم الا في حالة وجود نفس الانتاج في البلد المستورد.

تحدد تدابير تطبيق هذه المادة في بروتوكول اتفاق يبرم بين الأطراف المتعاقدة.

" القيمة الاجمالية للمنتوج " : هي السعر الاجمالي الصافي من الضرائب والرسوم لدى الخروج من المصنع بالنسبة للمنتوج الصناعي أو منطقة الاستخراج بالنسبة للمواد الأولية.

#### الفصل الثاني

#### قواعد متعلقة بحركة البضائع

#### المادة الثانية

أ - يعفي كل من الاطراف المتعاقدة البضائع ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة مباشرة فيما بينها من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل المفروضة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم المفروضة على الانتاج المحلي في كل دولة من دول الاتحاد وكذلك الرسم التعويضي الموحد الوارد في المادة السادسة.

يتم تحديد وعاء رسم القيمة المضافة أو مايمثلها بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من الاعفاءات الجمركية عند استيرادها دون احتساب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل والرسم التعويضي الموحد المشار اليه في المادة السادسة.

ب - تحرر قائمة البضائع ذات المنشأ المغاربي الواردة في البروتوكول الخاص بها، المنصوص عليه في المادة الرابعة والعشرين ادناه، من كل القيود غير الجمركية مع مراعاة قوانين الحجر الزراعي البيطري والقوانين الصحية والأمنية المعمول بها في البلد المستورد ويقع توسيع هذه القائمة بصفة تدريجية وذلك لاعطاء الفعالية الكاملة للاعفاء الجمركي، المنصوص عليه في الفقرة ( 1 ) من هذه المادة، قصد تعزيز التبادل التجاري بين دول الاتحاد.

ج - يتم تعويض الخسائر الناتجة عن تطبيق الترتيبات الواردة في الفقرة ( 1 ) من هذه المادة طبقا للفقرة الحادية عشرة من قرار مجلس الرئاسة المتعلق باعتماد مبادئ وقواعد وحدة جمركية بين دول الاتحاد وذلك بوضع الية لهذا الغرض.

#### المادة الثالثة

تعتبر ذات منشأ محلي :

- المواد المنتجة كليا في كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة بما في ذلك المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والحيوانات الحية والثروات الطبيعية التي لم يدخل عليها أي تحويل صناعي.

صعوبات تخل بوضعها الاقتصادي، أو قصد حماية صناعة وطنية ناشئة ان تتخذ ترتيبات وقائية شريطة أن تقوم باشعار اللجنة الوزارية المتخصصة فورا وان تقدم تقريرا يتضمن كافة المبررات لتلك الترتيبات للنظر فيها ولا تسري هذه الترتيبات على العقود التي تم الشروع في تنفيذها.

وتبقى هذه الترتيبات سارية المفعول لمدة ستة أشهر من تاريخ تطبيقها، ولا يجوز تمديد هذه المدة الا من قبل اللجنة الوزارية المتخصصة.

#### المادة الثانية عشرة

يلتزم كل من الأطراف المتعاقدة بمنع كل ما من شأنه أن يشكل نشاطات اغراق لأسواق الأطراف الأخرى وبالامتناع عن تقديم اعانات للسلع المصدرة لهذه الأطراف أو أية نشاطات أخرى تخل بقواعد المنافسة السليمة المتعارف عليها.

#### المادة الثالثة عشرة

في حالة ثبوت ممارسة الأغراق أو اعتماد اعانات للسلع المصدرة من جانب احد الأطراف المتعاقدة المصدرة يحق للطرف المتضرر ان يحيل الخلاف الى لجنة المتابعة المشار اليها في المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية.

وفي حالة عدم توصيل هذه اللجنة الى حل لهذا الخلاف في أجل اقصاه شهران، ابتداء من تاريخ الاشعار، يمكن للطرف المتضرر أن يفرض بصفة مؤقتة رسوما استثنائية مضادة للأغراق، أو تعويضية عن اعانات التصدير، شريطة أن يقوم هذا الطرف باشعار اللجنة الوزارية المتخصصة.

#### الفصل السادس

##### إجراءات انتقالية

#### المادة الرابعة عشرة

في انتظار تشغيل آلية التعويض في ظرف ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذه الآلية، يجوز لكل دولة طرف متضررة من جراء الاعفاءات، المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية، أن تعيد التطبيق الكلي أو الجزئي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل حسب الشروط المنصوص عليها في المواد الواردة في هذا الفصل.

#### الفصل الثالث

##### التنسيق التجاري والمشاركة في المعارض

#### المادة السابعة

تشارك الأطراف المتعاقدة في المعارض والاسواق الدولية التي تقام في احدى دول الاتحاد ويسمح كل منها للطرف الآخر بإقامة المعارض في بلده ويقدم له التسهيلات اللازمة في اطار القوانين المعمول بها في البلد المضيف. كما تشجع الأطراف المتعاقدة على الاتصالات المباشرة بين المؤسسات المعنية وتبادل الوفود والمعلومات الاقتصادية والتجارية.

#### المادة الثامنة

تعمل الأطراف المتعاقدة على تنسيق المشتريات الخارجية ومبيعات المنتجات المغاربية في الأسواق الدولية كما تقوم هذه الأطراف بالبحث عن اشكال التعاون وخاصة عن طريق انشاء التجمعات والمؤسسات المشتركة للإنتاج وتسويق المنتجات المغاربية في الأسواق الدولية.

#### الفصل الرابع

##### تسوية المعاملات

#### المادة التاسعة

تجري تسوية المعاملات المالية، المتعلقة بالمبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي، طبقا لقوانين الصرف المعمول بها في كل منها ولاحكام الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف الموقعة بينها في هذا الشأن.

#### المادة العاشرة

يجوز لدول الاتحاد تطبيق نظام المقايضة حسب الرغبة قصد زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها.

#### الفصل الخامس

##### التدابير الوقائية

#### المادة الحادية عشرة

يجوز لأية دولة عضو في الاتحاد تتعرض الى اضطرابات هامة في قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الى

## المادة العشرون

يلتزم كل طرف يلجأ الى إتخاذ مثل هذه التدابير بمد  
لجنة المتابعة بتقارير دورية حول المحاصيل المتأتية من  
الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل حتى  
تتمكن هذه الأخيرة من مراقبة حسن تنفيذ مقتضيات هذا  
الفصل بما لا يتعارض مع المقتضيات الأخرى لهذه  
الاتفاقية.

## المادة الواحدة والعشرون

يجوز للجنة المتابعة القيام إذا دعت الضرورة الى ذلك  
بدراسة ميدانية للبلد المتضرر حول محتوى وتبريرات الطلب  
المقدم وكذلك حول تطبيق الاجراءات المتخذة أو المزمع  
اتخاذها ويلتزم الطرف المتضرر بتزويد لجنة المتابعة بكل  
الوثائق والمعلومات الكفيلة بتسهيل مأموريتها.

## الفصل السابع

## أحكام ختامية

## المادة الثانية والعشرون

تنشأ لجنة للمتابعة تتكون من ممثلين إثنين دائمين عن  
كل دولة من دول الاتحاد ويمكن أن تستعين كلما دعت  
الضرورة بخبراء ويوكل اليها الاشراف على حسن تطبيق بنود  
هذه الاتفاقية وخاصة :

- اعداد القوائم المنصوص عليها في المادتين الثانية  
والثالثة من هذه الاتفاقية.

- تقديم الاقتراحات والتوصيات حول كافة المجالات  
المتعلقة بالتبادل التجاري بين دول الاتحاد.

- دراسة الخلافات التي قد تنجم عن تطبيق هذه  
الاتفاقية.

وترفع هذه اللجنة تقاريرها الى اللجنة الوزارية  
المتخصصة قصد البت فيها.

## المادة الثالثة والعشرون

في حالة عدم توصل اللجنة الوزارية المتخصصة الى  
حل يرضي الاطراف المتعاقدة بالنسبة للنزاعات الناجمة عن  
تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، تحال هذه النزاعات الى الهيئة  
القضائية، المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من معاهدة  
إنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير.

## المادة الخامسة عشرة

لا يجوز للدولة المتضررة استعمال الاجراءات الوقائية  
الممكن اللجوء اليها في حالة تعرضها الى صعوبات مالية ناتجة  
عن تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية إلا في الحدود التي تمكنها  
من تصحيح الضرر المالي الحاصل لها.

## المادة السادسة عشرة

تقدر كل دولة على حدة الضرر المالي المتوقع في نقص  
المحاصيل المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم  
ذات الأثر المماثل وتقدم تقريراً في هذا الشأن للجنة، المشار  
اليها في المادة الثانية والعشرين من هذه الاتفاقية، قبل أخذ  
الاجراءات الوقائية الانتقالية اللازمة المذكورة في هذا  
الفصل.

## المادة السابعة عشرة

إن النقص الجوهري في المحاصيل المالية المتأتية من  
الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل يجب  
أن ينتج بصفة خاصة من الاعفاءات المنصوص عليها في  
المادة الثانية من هذه الاتفاقية.

ويتم تقييم هذا النقص الجوهري حسب المحاصيل  
المذكورة أعلاه خلال فترة مرجعية تتكون من السنوات الثلاث  
السابقة للسنة الحاصل فيها الضرر من طرف لجنة المتابعة  
المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من هذه الاتفاقية  
على ضوء تقرير يقدمه البلد المتضرر خلال أجل لا يتجاوز  
ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية لكل بلد معني.

## المادة الثامنة عشرة

ترفع لجنة المتابعة تقريرها في هذا الموضوع الى اللجنة  
الوزارية المتخصصة لاتخاذ القرار المناسب خلال مدة  
أقصاها شهران بعد تقديم تقرير لجنة المتابعة.

## المادة التاسعة عشرة

في حالة عدم اتخاذ القرار، يجوز للدولة المتضررة أن  
تطبق بصفة مؤقتة ما تراه مناسباً لاصلاح الضرر الحاصل  
في انتظار قرار اللجنة، المشار اليها في المادة الثامنة عشرة،  
على أن تقوم فوراً باشعار لجنة المتابعة.

## المادة الرابعة والعشرون

تسهيلا لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية تقوم الاطراف المتعاقدة بأبرام بروتوكولات اتفاق لتوضيح ما جاء في المادة الثانية الفقرة " ب " ومواد الفصل الخامس من هذه الاتفاقية.

## المادة الخامسة والعشرون

تبقى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف المبرمة بين دول الاتحاد في هذا المجال، سارية المفعول. وفي حالة تعارض أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية، يتم العمل بما جاء في بنود هذه الأخيرة.

## المادة السادسة والعشرون

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من إحدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

## المادة السابعة والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الاعضاء، وفقا للإجراءات المعمول بها، في كل منها وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من

طرف هذه الدول لدى الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي التي تقوم بإشعار الدول الاعضاء بذلك.

وقعت هذه الاتفاقية في خمسة نصوص أصلية، تتساوى جميعها في الحجية القانونية، بمدينة رأس لانوف بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 23 و24 من شعبان عام 1400 و1411 هـ الموافق 9 و10 مارس سنة 1991.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
سيد أحمد غزالي  
وزير الشؤون الخارجية  
أبراهيم البشاري  
أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

عن الجمهورية التونسية  
عن المملكة المغربية  
الحبيب بن يحيى  
وزير الشؤون الخارجية  
عبد اللطيف الفيلالي  
وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
حسن ولد ديدى  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

## قائمة المنتجات المغاربية المحررة من القيود الجمركية وغير الجمركية

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
مستخلص من 25.02	حديد منجمي
مستخلص من 25.07	غضار( طفل ) والكاولين والبنتونيت
مستخلص من 25.11	البارتين
مستخلص من 25.15	مرمر خام
مستخلص من 25.20	جبس خام
مستخلص من 25.20	جبس مصنع
مستخلص من 25.23	الاسمنت الابيض
مستخلص من 26.01	نحاس منجمي
مستخلص من 27.04	كوك وشبه الكوك
مستخلص من 28.01	كلور
مستخلص من 28.05	الزئبق



## الملحق (تابع)

بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية
الامونياك	مستخلص من 28.16
ثالث بولي فسفات الصوديوم STPP	مستخلص من 28.40
الاثيلين	مستخلص من 29.01
فرفرال	مستخلص من 29.35
أدوية	فصل 30
الاسمدة	فصل 31
الزيوت الاساسية	مستخلص من 33.01
مبيدات للاستعمال الفلاحي	مستخلص من 38.11
كلوريد البولي فينيل PVC	مستخلص من 39.02
جلود خام	مستخلص من 41.01
الفلين ومصنوعات الفلين	فصل 45
عجائن الورق	مستخلص من 47.01
صوف خام	مستخلص من 53.01
قطن خام	مستخلص من 55.01
مصنوعات من المرمر	مستخلص من 68.01
مواد شاحذة	مستخلص من 68.06
خرز ولآلي من زجاج	مستخلص من 70.19
حديد صلب	مستخلص من 73.01
خلائط حديدية	مستخلص من 73.02
تشكيلات أولية من الحديد	مستخلص من 73.08
أطراق وسلخ من حديد	مستخلص من 73.12
صفائح وألواح من حديد	مستخلص من 73.13
مواسير وأنابيب باستثناء الانابيب الملحومة	مستخلص من 73.18
لوازم مواسير وأنابيب من حديد صلب أو حديد صلب مثل الوصلات والفواصل والاكواع	مستخلص من 73.20
الهياكل المعدنية	مستخلص من 73.21
مراجع بخارية للتدفئة المركزية	مستخلص من 73.37
أجهزة مشعة للحرارة للتدفئة المركزية	مستخلص من 73.37
مواد تغليف من الألومنيوم	مستخلص من 76.10
رصاص خام باستثناء النفايات	مستخلص من 78.01
عدد يدوية مستعملة في الزراعة والبستنة والغابات	مستخلص من 82.01
المحركات	مستخلص من 84.06
مضخات للري	مستخلص من 84.10
مضخات للسيارات	مستخلص من 84.10
آلات وأجهزة الرفع	مستخلص من 84.22
معدات الاشغال العمومية	مستخلص من 84.23
آلات وأجهزة لتربية الدواجن	مستخلص من 84.28
آلات صناعية لشغل الحديد	مستخلص من 84.45
آلات صناعية لشغل الحجر	مستخلص من 84.46

## الجدول (تابع)

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
مستخلص من 84.47	آلات صناعية لشغل مواد أخرى
مستخلص من 84.53	حاسوبات صغيرة
مستخلص من 85.01	محركات كهربائية
مستخلص من 85.11	أجهزة لحام كهربائية
مستخلص من 85.13	مبدلات أوتوماتيكية للهاتف
مستخلص من 85.25	عوازل كهربائية
مستخلص من 86.07	عربات السكك الحديدية
مستخلص من 90.17	حقن للاستعمال الواحد
مستخلص من 94.02	أثاث طبي

## لائحة بقائمة المنتجات الفلاحية المعفاة من الإجراءات غير الجمركية

( كما اعدتها لجنة الأمن الغذائي في دورتها الثالثة )  
بطارلس يوم 30 / 10 / 1990 :

- 1 - البقول الجافة
- 2 - الخضروات جميعها
- 3 - الفواكه جميعها
- 4 - البذور جميعها
- 5 - الشتائل جميعها
- 6 - اللحوم الحمراء
- 7 - الاسماك
- 8 - من المصبرات : الطماطم والأسماك

مرسوم رئاسي رقم 92 - 84 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 23 و 24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و 10 مارس سنة 1991.

إن رئيس المجلس الأعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412

الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الأعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 م.أ.د المؤرخة في

14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الأعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 04 المؤرخ في 24

شعبان عام 1409 الموافق أول أبريل سنة 1989 والمتضمن الموافقة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، الموقعة في مراكش بتاريخ 10 رجب عام 1409 الموافق 17 فبراير سنة 1989،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89 - 54 المؤرخ في

26 رمضان عام 1409 الموافق 2 مايو سنة 1989 والمتضمن المصادقة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، الموقعة في مراكش بتاريخ 10 رجب عام 1409 الموافق 17 فبراير سنة 1989،

- وبعد الاطلاع على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين

دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 23 و 24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و 10 مارس سنة 1991،

يرسم ما يلي :

**المادة الأولى :** يصادق على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف ( ليبيا ) بتاريخ 23 و24 شعبان عام 1411 الموافق 9 و10 مارس سنة 1991، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

### اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي

إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،  
والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،  
والجمهورية التونسية،  
- والمملكة المغربية،  
- والجمهورية الإسلامية الموريتانية،  
- انطلاقا من أحكام معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، لاسيما المادة الثالثة منها،  
- وسعيا منها لتحقيق اهداف الاتحاد، وتنفيذا لبرامج عمله،

- وتشجيعا لتنقل مواطني المغرب العربي في دول الاتحاد لممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي مع ضمان حقوقهم،

- وتأكيذا لمبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني دول اتحاد المغرب العربي،

- ووعيا منها بضرورة تأمين حماية اجتماعية لمواطني الاتحاد تشمل جميع فروع الضمان الاجتماعي باستثناء التأمين عن البطالة،

- وتأكيذا لمبدأ استفادة مواطني كل دولة متعاقدة من اتفاقيات الضمان الاجتماعي، المبرمة بينها وبين كل دولة

أخرى أو بين جميع دول الاتحاد بالجمع عند الضرورة بين فترات التأمين المنجزة في ظل كل نظام،

- وتأكيذا لمبدأ تحويل المنافع والمزايا التي تقع على عاتق إحدى أو عدة مؤسسات مغاربية مدينة بغض النظر عن محل اقامة المستفيد داخل دول الاتحاد،

- ورغبة في اعطاء هذه المبادئ المفعول الكامل وذلك بإبرام اتفاقية عامة تهدف الى التنسيق والملاءمة بين تشريعات الضمان الاجتماعي السارية المفعول في كل دولة من دول الاتحاد كخطوة أولى نحو توحيد هذه التشريعات،

اتفقت على ما يلي :

#### الجزء الأول

#### احكام عامة

#### المادة الأولى

(1) لغرض تطبيق هذه الاتفاقية، تدل الالفاظ التالية على المعاني المبينة امامها، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

(أ) التشريعات : القوانين والمقتضيات التشريعية والتنظيمية وكل الاجراءات التطبيقية الاخرى السارية المفعول في مجال الضمان الاجتماعي أو تلك التي ستصدر مستقبلا في دول اتحاد المغرب العربي، الاطراف في هذه الاتفاقية.

(ب) البلد المختص : الدولة العضو التي توجد فوق ترابها المؤسسة المختصة.

(ج) مواطن : الشخص الحامل لجنسية إحدى الدول الاعضاء.

(د) السلطة المختصة : الوزير أو الامين أو الوزراء أو الامناء أو السلطة أو السلطات التي تقابلها والتي يرجع اليها النظر في نظام أو انظمة الضمان الاجتماعي في كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي المتعاقدة.

(هـ) المؤسسة المختصة : الاجهزة المناط بها تنفيذ كل أو بعض التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في كل دولة من الدول المتعاقدة.

(و) المضمون : كل شخص حامل لجنسية إحدى الدول المتعاقدة وخاضع لاحد انظمة الضمان الاجتماعي الجاري بها العمل في كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي وذلك طبقا للتشريع المطبق في هذه الدولة.

- منافع حوادث الشغل والامراض المهنية،
- المنافع العائلية،
- المنحة أو الاعانة عند الوفاة.

(2) وتطبق هذه الاتفاقية ايضا على كل الاجراءات القانونية التي تعدل أو تتم بمقتضاها التشريعات السارية المفعول والمشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة.

(3) كما تطبق هذه الاتفاقية على كل الاجراءات التشريعية أو التنظيمية التي تغطي فرعاً جديداً للضمان الاجتماعي أو فئات جديدة في كل دولة من دول الاتحاد.

### المادة الثالثة

(1) تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الاشخاص مواطني احدى الدول المتعاقدة الخاضعين أو الذين كانوا يخضعون لتشريع احدى الدول المتعاقدة أو لمجموعة من التشريعات داخل دول الاتحاد وكذلك على افراد أسرهم وذوي حقوقهم، ان لم يكونوا قد حصلوا على مستحقاتهم في السابق.

(ب) لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على :

(1) الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين المحترفين وأشخاص سلك الفنيين والاداريين التابعين للبعثات والقنصليات التي يسيرها قنصل محترف.

(2) العاملين بالمصالح التابعة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية طبقاً لمعاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية ومعاهدة فيينا للعلاقات القنصلية.

(3) العاملين في مصالح ادارة حكومية تابعة لاحدى الدول المتعاقدة، الذين يخضعون لتشريع هذه الدولة والذين يوفدون للعمل بدولة أخرى.

### المادة الرابعة

يخضع المتضامنون من مواطني دول الاتحاد العاملون فوق تراب البلد الآخر والمستحقون عنهم لتشريعات الضمان الاجتماعي في بلد العمل ويتمتعون بنفس الحقوق المخولة لمضموني هذا البلد والمنصوص عليها في هذه التشريعات شرط تحقق الاشتراكات اللازمة المسددة وفق تشريع هذا البلد مع مراعاة أحكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية.

(ز) العامل الملحق : العامل الذي يشتغل فوق تراب احدى الدول المتعاقدة لحساب مؤسسة أو مشغل يتبع له بكيفية اعتيادية ويلحق للعمل فوق تراب دولة متعاقدة أخرى غير التي يوجد فوق ترابها المقر الرئيسي للمؤسسة أو للمشغل.

(ح) العامل الحدودي : كل عامل يشتغل فوق تراب احدى الدول المتعاقدة ويقيم فوق تراب دولة متعاقدة أخرى حيث يعود اليها كل يوم، أو على الاقل مرة في الاسبوع، ويبقى تعريف "العامل الحدودي" مؤقتاً الى حين الاندماج الكامل لدول الاتحاد.

(ط) مقر الإقامة : مقر الإقامة الاعتيادية للمضمون أو لذوي حقوقه.

(ي) مقر الإقامة المؤقتة : مقر التواجد المؤقت.

(ك) ذوو الحقوق : الاشخاص المعنيين أو المقبولين بهذه الصفة حسب التشريع الذي تصرف المنافع بمقتضاه.

(ل) مدد التأمين : مدد الاشتراك، أو فترات العمل، أو المعتبرة كذلك، أو المدد المساوية، المعمول بها حسب التشريعات المشار اليها في الفقرة (أ) والتي أنجزت هذه المدد في ظلها.

(م) المنافع : جميع المنافع النقدية والعينية، المنصوص عليها في تشريعات الضمان الاجتماعي، المعمول بها في كل دولة من دول الاتحاد.

(2) وتأخذ كل الالفاظ والعبارات الأخرى، الواردة في هذه الاتفاقية، نفس المعاني المقابلة لها التي يعطيها ايها التشريع المطبق في كل دولة من الدول المتعاقدة.

وسيتم تحديد قائمة للمصطلحات والتعريفات المقابلة لها في تشريع كل دولة من دول الاتحاد في الوثيقة المعدة للاجراءات الادارية.

### المادة الثانية

(1) تطبق هذه الاتفاقية على كل التشريعات والانظمة الخاصة بالضمان الاجتماعي، المعمول بها في كل دولة من دول الاتحاد والسارية المفعول عند توقيع هذه الاتفاقية والتي تغطي :

- منافع المرض والامومة
- منافع العجز والشيخوخة والمتوفى عنهم،

## المادة الخامسة

(1) ان المنافع النقدية للعجز والشيخوخة والمتوفى عنهم وايرادات حوادث الشغل والامراض المهنية والمنح والاعانات عند الوفاة المكتسبة طبقا لتشريع أحد أو عدد من الدول المتعاقدة لا يمكن أن يطرأ عليها أي نقص أو تغيير أو تعليق أو توقيف أو حجز بسبب اقامة المستفيد فوق تراب دولة أخرى غير ذلك الذي توجد فوقه المؤسسة المدينة.

(2) وتخضع لمقتضيات الفقرة الاولى كل الاجراءات الخاصة والمتعلقة بالزيادة في المنافع بعد اعادة تقديرها أو تلك المتعلقة بصرف المنافع في شكل رأسمال كتعويض عن هذه المنافع أو برسم استرجاع معلوم الاشتراكات وذلك بموجب تشريع إحدى الدول المتعاقدة.

## الجزء الثاني

## الاحكام المتعلقة بالتشريع المطبق

## المادة السادسة

ان العامل المضمون الذي يشتغل فوق تراب دولة من الدول المتعاقدة يخضع لتشريع بلد العمل.

## المادة السابعة

يطبق المبدأ الوارد في المادة السادسة على العامل الحدودي وكذا افراد عائلته.

## المادة الثامنة

ان المبدأ المنصوص عليه في المادة السادسة تدخل عليه الاستثناءات التالية :

(1) العامل الملحق الذي يشتغل فوق تراب إحدى الدول المتعاقدة لفائدة مؤسسة أو مشغل يتبع له بكيفية اعتيادية ويلحق فوق تراب دولة أخرى يظل خاضعا لتشريع الدولة التي يوجد فيه مقر المؤسسة أو المشغل على ان لا تتعدى مدة الاحاق هذه سنة قابلة للتجديد باتفاق مشترك بين السلطات المختصة في كل دولة.

(2) العامل المضمون المتنقل والمستخدم من قبل مشغل أو مؤسسة للنقل الجوي أو البري تمارس نشاطها داخل دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة يبقى خاضعا لتشريع الدولة التي يوجد بها المقر الرئيسي لهذه المؤسسة أو المشغل.

الا انه، اذا كان العامل مستخدما لدى فرع أو ممثلية دائمة لهذه المؤسسة يوجد فوق تراب دولة متعاقدة أخرى غير الدولة التي يوجد بها مقرها، فانه يبقى خاضعا لتشريع الدولة التي يوجد فوق ترابها هذا الفرع أو هذه الممثلة الدائمة.

(3) العمال وطاقم السفينة الموجودون على ظهرها بصفة دائمة يخضعون لتشريع الدولة التي تحمل السفينة علمها.

أما العمال المستخدمون في مهام الشحن والافراغ والاصلاح والحراسة فوق تراب دولة متعاقدة تتوقف السفينة في احد موانئها فيظلون خاضعين لتشريع هذه الدولة.

(4) ويمكن للدول المتعاقدة ان تتفق بشكل ثنائي أو جماعي على استثناءات أخرى للمبدأ المشار اليه في المادة السادسة.

## الجزء الثالث

## الباب الاول

## احكام خاصة بمختلف المنافع

## المادة التاسعة

ان المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة التي يشترط تشريعها انجاز مدد تأمين لاكتساب الحق في المنافع أو المحافظة عليها أو استخلاصها تحتسب، عند الضرورة، مدد التأمين المنجزة في ظل تشريع أي دولة أخرى متعاقدة وكأما تعلق الامر بمدد انجزت في ظل التشريع الذي تطبقه، بشرط الا تترادف هذه المدد.

## المادة العاشرة

(1) ان المضمون وكذا أفراد أسرته أو ذوي حقوقه يستفيدون من منافع التأمين عن المرض والأمومة طبقا للتشريع المطبق في البلد المختص.

(2) تحدد شروط الاستفادة من هذه المنافع، وكذا طرق صرفها وقواعد الاستخلاص بين المؤسسات المختصة في الدول المتعاقدة في لائحة الاجراءات الادارية.

## الباب الثاني

## منافع العجز والشيخوخة والمتوفى عنهم

## المادة الحادية عشرة

في حالة خضوع المضمون على التوالي وبالتتابع لتشريع دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة يتم الجمع عند الضرورة

## الباب الرابع المنافع العائلية

### المادة الخامسة عشرة

تؤخذ في الاعتبار، عند الضرورة، مدد التأمين المنجزة في ظل تشريع أي دولة من الدول المتعاقدة الاخرى اذا كان التشريع الذي تطبقه المؤسسة المختصة يشترط لاكتساب الحق في الاستفادة من المنافع العائلية خضوع المضمون لمدة معينة من التأمين.

### المادة السادسة عشرة

يتوقف اكتساب الحق في المنافع العائلية عندما تكون هذه الاخيرة مستحقة بموجب تشريع الدولة المتعاقدة التي يقيم الاطفال فوق ترابها.

### المادة السابعة عشرة

يتم ضبط طرق وقواعد الاستفادة من المنافع العائلية المقررة بهذا الباب في لائحة الاجراءات الادارية.

## الجزء الرابع

### احكام مختلفة

### المادة الثامنة عشرة

تلتزم الدول المتعاقدة بالخصوص بما يلي :

(1) وضع لوائح الاجراءات الادارية والفنية المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

(2) تبادل المعلومات المتعلقة بنصوص التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتعديلات التي قد تطرأ على هذه التشريعات والتي من شأنها أن تحدث أثارا على تطبيق الاتفاقية.

(3) تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات والجمعيات العربية والدولية والجهوية للضمان الاجتماعي.

بين مدد التأمين المنجزة في ظل تشريع كل دولة شريطة الا تترادف هذه المدد وذلك بغية اكتساب الحق في المنافع واستخلاصها والحفاظ عليها.

### المادة الثانية عشرة

ان المنافع المستحقة للمضمون او لذوي حقوقه بموجب التشريعات المعمول بها في الدول المتعاقدة تتم تصفيتها من طرف المؤسسة المختصة على الشكل التالي :

اما باعتبار مدد التأمين المنجزة فعليا حسب تشريعها الخاص او حسب تشريعات الدول المتعاقدة.

او على شكل رأسمال مستحق على سبيل منفعة او راتب او ايراد يصرف للمضمون أو بطلب منه لمؤسسة بلد اقامة المستفيد والتي يعود اليها صرف المنفعة او الراتب او الايراد.

### المادة الثالثة عشرة

ان شروط وطرق تطبيق المقتضيات، الواردة في هذا الباب، يتم تحديدها في لائحة الاجراءات الادارية.

## الباب الثالث

### منافع حوادث الشغل والامراض المهنية

### المادة الرابعة عشرة

(1) ان المضمون المصاب بحادث شغل أو بمرض مهني فوق تراب احدى الدول المتعاقدة، يكتسب الحق في الاستفادة من المنافع العينية والنقدية التي تقع على عاتق المؤسسة المختصة حتى عندما يحول مقر اقامته الى تراب احدى الدول المتعاقدة الاخرى.

(2) وفي حالة تحويل مقر الإقامة فانه يتعين على المضمون الذي يستفيد من منافع تقع على عاتق مؤسسة مختصة لاحدى الدول المتعاقدة الحصول على ترخيص مسبق من هذه المؤسسة التي لا يمكنها رفض هذا الترخيص الا اذا كان في تحويل مقر الإقامة ضرر بحالته الصحية او بمواصلة علاجه الطبي.

(3) تقوم الدول المتعاقدة بتحديد شروط الاستفادة من هذه المنافع وطرق صرفها في لائحة الاجراءات الادارية.

(4) التنسيق بما يكفل الحفاظ على الحقوق المكتسبة لرعاياها العاملين خارج دول الاتحاد.

### المادة التاسعة عشرة

لتطبيق هذه الاتفاقية يتعين على السلطات والمؤسسات المكلفة بتنفيذها ان تتعاون وتتكاتف فيما بينها، كما لو كان الشأن يدعو الى تطبيق تشريعها الخاص، وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الاشتراكات، وباجراءات المراقبة الطبية والاجتماعية وبصرف المنافع الى المستفيدين منها.

ويتم التعاون الاداري مجانا، ويمكن للمؤسسات المختصة في الدول المتعاقدة أن تتفق فيما بينها على استرجاع بعض المصاريف.

### المادة العشرون

ان جميع العقود والوثائق والاوراق الرسمية مهما كان نوعها الواجب استخراجها لغرض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية تعفى من رسوم التصديق على الامضاءات من طرف السلطات الدبلوماسية والقنصلية وكذلك من الحقوق العدلية.

### المادة الواحدة والعشرون

لغرض تطبيق بنود هذه الاتفاقية يمكن السلطات ومؤسسات الدول المتعاقدة ان تتبادل المراسلات فيما بينها مباشرة.

### المادة الثانية والعشرون

ان الطلبات والشكايات والتصريحات والالتماسات التي قد يقع تقديمها بهدف تطبيق تشريع احدى الدول المتعاقدة في اجل معين لدى سلطة أو مؤسسة هذه الدولة المتعاقدة تكون مقبولة اذا قدمت في نفس الاجل لدى سلطة او مؤسسة موازية في الدولة الاخرى المتعاقدة، وفي مثل هذه الحالة، فان السلطة او المؤسسة التي وقع اشعارها بهذه الكيفية توجه فوراً هذه الطلبات أو الشكايات أو التصريحات أو الالتماسات للسلطة أو المؤسسة المختصة في الدولة الاولى المتعاقدة.

### المادة الثالثة والعشرون

(1) يتم تشكيل لجنة مغربية للضمان الاجتماعي للمتابعة والتنسيق، تضم ممثلي السلطات المختصة للدول المتعاقدة، ويعهد الى هذه اللجنة بالخصوص بما يلي :

(أ) دراسة الاجراءات التنفيذية لتطبيق هذه الاتفاقية ومتابعتها.

(ب) التشاور حول المسائل ذات الاهتمام المشترك في مجالات الضمان الاجتماعي.

(ج) وضع برامج مشتركة للتعاون بين الدول المتعاقدة في مجال الشؤون الضمانية.

(د) دراسة وبحث الوسائل الكفيلة بتقريب وملاءمة وتوحيد التشريعات المطبقة في الدول المتعاقدة والمتعلقة بالضمان الاجتماعي.

(هـ) معالجة أية خلافات قد تبرز عند تطبيق الاتفاقية أو تفسير مقتضياتها، وفي حالة عدم الاتفاق، يعرض الامر على تحكيم السلطات المختصة.

(2) تجتمع اللجنة المغربية للضمان الاجتماعي للمتابعة والتنسيق بالتناوب في كل دولة متعاقدة مرة في السنة على الاقل أو كلما دعت الضرورة لذلك.

(3) يحدد النظام الداخلي للجنة باتفاق مشترك بين السلطات المختصة للدول المتعاقدة.

### الجزء الخامس

### احكام ختامية

### المادة الرابعة والعشرون

لا تسري احكام هذه الاتفاقية على المدد السابقة لدخولها حيز التنفيذ باستثناء الحقوق التي تم اكتسابها بمقتضى التشريعات او الاتفاقيات

### المادة الخامسة والعشرون

ان الاتفاقيات التكميلية وكذا ملاحق هذه الاتفاقية تشكل جزءا لا يتجزأ منها.

### المادة السادسة والعشرون

تبقى الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف المبرمة بين دول الاتحاد في هذا المجال، سارية المفعول، وفي حالة تعارض احكامها مع احكام هذه الاتفاقية، يتم العمل بما جاء في بنود هذه الاخيرة.

## المادة السابعة والعشرون

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من احدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الاخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

## المادة الثامنة والعشرون

1 - يمكن أيا من الدول المتعاقدة ايقاف العمل بهذه الاتفاقية بعد مضي خمس سنوات على الاقل من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ويصبح هذا الايقاف نافذا بعد مضي سنة من ابلاغ الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي به.

2 - وفي حالة ايقاف العمل بهذه الاتفاقية فانه يحتفظ بكل الحقوق المكتسبة او التي هي في طور الاكتساب تطبيقا لمقتضياتها.

## المادة التاسعة والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الاعضاء وفقا للاجراءات المعمول بها في كل منها، وتدخل حيز التنفيذ بعد ايداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي التي تقوم باشعار الدول الاعضاء بذلك.

وقعت هذه الاتفاقية في خمسة نصوص اصلية تتساوي جميعها في الحجية القانونية، بمدينة رأس لانوف بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 23 و24 من شعبان 1400 و.ر 1411 هـ الموافق 9 و10/03/1991 م.

عن/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سيد احمد غزالي وزير الشؤون الخارجية	عن/ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ابراهيم البشاري أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
---	--

عن/ الجمهورية التونسية الحبيب بن يحيى وزير الشؤون الخارجية بالشؤون الخارجية والتعاون	عن/ المملكة المغربية عبد اللطيف الفيلالي وزير الدولة المكلف بالتعاون
---	---

عن/ الجمهورية الاسلامية الموريتانية  
حسني ولد ديدى  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

مرسوم رئاسي رقم 92 - 85 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على الملحق المتعلق بتعديل المادة 2 من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي.

إن رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 / م.أ.د المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 90 - 422 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 22 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق 23 يوليو سنة 1990،

- وبعد الاطلاع على الملحق الموقع بالدار البيضاء ( المغرب ) بتاريخ 7 ربيع الاول عام 1412 الموافق 16 سبتمبر سنة 1991 والمتعلق بتعديل المادة 2 من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى: يصادق على الملحق الموقع بالدار البيضاء ( المغرب ) بتاريخ 7 ربيع الاول عام 1412 الموافق 16 سبتمبر سنة 1991 والمتعلق بتعديل المادة 2 من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف



## ملحق بشأن تعديل المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي

تطبيقا لمقتضيات المادة الحادية عشر من اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بالجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 هـ الموافق 23 يوليو سنة 1990، يتم تعديل نص المادة الثانية من هذه الاتفاقية كما يلي :

### المادة الثانية : ( معدلة )

تتعهد الاطراف المتعاقدة باعفاء المنتجات الفلاحية ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة بينها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة عند الاستيراد باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على الانتاج المحلي في كل قطر وذلك طبقا لبنود هذه الاتفاقية.

يتم تحديد وعاء رسم القيمة المضافة أو ما يماثلها، بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من الاعفاءات الجمركية، عند استيرادها دون احتساب الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل.

وتبقى هذه المنتجات خاضعة لرقابة صحية ونوعية طبقا لاحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الثنائية أو لقوانين كل قطر.

جر بالدار البيضاء بتاريخ 7 ربيع الاول عام 1412 الموافق 16 سبتمبر سنة 1991،

وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	امين المكتب الشعبي الخارجي والتعاون الدولي بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ابراهيم البشاري
الاخضر الابراهيمى	

وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية التونسية الحبيب بن يحيى	وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون بالملكة المغربية عبد اللطيف الفيلالي
---	--

وزير الشؤون الخارجية والتعاون  
بالجمهورية الاسلامية الموريتانية  
حسنى ولد ديدى

مرسوم رئاسي رقم 92 - 86 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن قبول بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المحرر في بروكسل بتاريخ 22 يونيو سنة 1988.

ان رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 / م. ا. د المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 88 - 86 المؤرخ في 2 رمضان عام 1408 الموافق 19 أبريل سنة 1988 والمتضمن الانضمام الى الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المعدلة، والى ملحقاتها 1، 2، 3 و9 المعددة بنيروبي في 9 يونيو سنة 1977.

- وبعد الاطلاع على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المحرر في بروكسل بتاريخ 22 يونيو سنة 1988.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يقبل بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المحرر في بروكسل بتاريخ 22 يونيو سنة 1988.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم وكذلك نص البروتوكول المذكور اعلاه في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حدر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

بروكسل في 22 يونيو سنة 1988

**بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها**

ان الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها،

- اذ تعتبر أن مخالفات التشريع الجمركي تضر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والجبائية للدول وكذا بالمصالح المشروعة للتجارة،

- اذ تعتبر من الضروري اقامة تعاون دولي بأوسع مما يمكن على أساس النصوص القانونية التي يمتلكها المجلس، بغية مكافحة الغش الجمركي بفعالية،

- اذ تعتبر أنه من المرغوب فيه بهذا الصدد رفع جميع العراقيل التي من شأنها ان تمنع أو تؤخر انضمام بعض البلدان للاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها،

- اذ تعتبر أن تحفظات بصياغة واضحة من شأنها عند الاقتضاء ارشاد الملتزمين حول وضع كل طرف متعاقد بالنسبة لطلبات التعاون الإداري المتبادل،

**اتفقت على ما يلي :**

**المادة الاولى :** ان المادة 18 من الاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، والتي صادق عليها مجلس التعاون الجمركي اثناء دورتيه 49 و50 بنيروبي ( كينيا ) في يونيو 1977 ( تدعى كما يلي : " اتفاقية " ) تم تعويضها بما يلي :

" يعتبر كل طرف متعاقد منضمنا الى الاتفاقية أو قبل جميع الاحكام التي توجد في ملحقاتها، الا اذا بلغ الى الامين العام للمجلس التحفظات التي يصيغها ازاء الاحكام التي لا يمكنه التوقيع عليها عند انضمامه لاحكام هذه الاتفاقية أو قبوله لاحد ملحقاتها متفرقة أو فيما بعد، ويلتزم بفحص هذه الاحكام التي كانت موضوع تحفظات من جهته بصفة دورية وبلغ عند الاقتضاء الى الامين العام للمجلس، رفع هذه التحفظات " .

**المادة 2 :** 1 - يبقى هذا البروتوكول مفتوحا لغاية 31 ديسمبر سنة 1990، لدى قبول الاطراف المتعاقدة للاتفاقية.

2 - تودع وثائق القبول لدى الامين العام للمجلس.

**المادة 3 :** 1 - يدخل هذا البروتوكول وتعديل الاتفاقية الذي يتضمنه حيز التنفيذ بعد شهر من إيداع جميع الاطراف المتعاقدة لوثائق قبولها لدى الامين العام للمجلس.

2 - عند انتهاء مدة الشهر لدخول البروتوكول حيز التنفيذ، على جميع الدول أو الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية الراغبة في أن تصبح طرفا متعاقدا في الاتفاقية أن تنص في وثائق إنضمامها أو تصديقها أنها تقبل البروتوكول كليا ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لهذه الدول أو الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية في نفس الوقت مع الاتفاقية.

3 - تصبح كل دولة أو اتحاد جمركي أو اقتصادي طرفا متعاقدا في الاتفاقية التي عدلها البروتوكول بعد دخول هذا الاخير حيز التنفيذ، وإثباتا لذلك فإن الموقعين المرخصين قانونا من قبل حكوماتهم قد وقعوا على هذا البروتوكول.

حرر ببروكسل في 22 يونيو سنة 1988 بالفرنسية والانجليزية ولكلا النصين نفس الحجية على نسخة واحدة، ستودع لدى الامين العام للمجلس الذي سيبلغ نسخا مصادقا عليها لكل الدول المذكورة في الفقرة (1) من المادة 15 من هذه الاتفاقية وكذا الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي انضمت لهذه الاتفاقية.

مرسوم رئاسي رقم 92 - 87 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على تبادل الرسائل المؤرخة في 6 نوفمبر و7 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية، المتعلقة بالتاشيرة.

ان رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 / م. ا. د المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- وبعد الاطلاع على تبادل الرسائل المؤرخة في 6 نوفمبر و7 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية، المتعلقة بالتأشيرة.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على تبادل الرسائل المؤرخة في 6 نوفمبر و7 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية، المتعلقة بالتأشيرة.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

مرسوم رئاسي رقم 92 - 88 مؤرخ في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992، يتضمن المصادقة على تبادل الرسائل المؤرخة في 11 و18 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية، المتعلقة بالتأشيرة.

ان رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة 74 - 11 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 / م. ا. د المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992 والتي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للامضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- وبعد الاطلاع على الرسائل المؤرخة في 11 و18 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية، المتعلقة بالتأشيرة.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على تبادل الرسائل المؤرخة في 11 و18 ديسمبر سنة 1991 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية المتعلقة بالتأشيرة.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شعبان عام 1412 الموافق 29 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

## قرارات، مقررات، آراء

### وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 29 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تعيين قضاة مساعدين لدى المحاكم العسكرية.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 29 ديسمبر سنة 1991، يعين

العسكريون العاملون في الجيش الوطني الشعبي، الآتية أسماؤهم، قضاة مساعدين في المحاكم العسكرية خلال السنة القضائية 1991 - 1992 :

سعيد باي	يحي رحال
عاشور بن ساعد	ابراهيم بلقردوح
مصطفى أوقرين	الصادق بوغريرة
عزوز دلبية	رمضان جمعي

محمد رشيد كواشي	عبد الوهاب بوجمعة	حسين شكرون	محمد قوري
أمقران عيبود	سعيد هادي	أحمد دبيلي	عبد العزيز بن عرفة
عبد الحق عياش	عبد العزيز عرفي	عبد القادر محارزي	الصادق موساوي
محمد السعيد مغني	الحاج عمارة	سيد تامي بناني	بوعبد الله ملياني
علي بجاو	حسن ناجي	عمر بارنو	محمد بن جمعة
جمال الدين شاوش	معمر بوروية	عبد القادر خيروني	ميلود لعلوي
محمد جيلالي	عبد القادر لوناس	تاج بلحسين	نور الدين بوعافية
أحمد غراب	عبد الرحمن شنيني	رابح توم	بوعلام محراش
الحسيم موساوي	عمار ورايسي	رمضان غربي	سعيد عمراني
بوعلام عزوز	بوخميس سباجدي	فاطمة بن غرس الله	فريد الشريف مسعودان
محمد بوخلات	محمد مولدي كافي	سعيد موفق	ميلود بونابي
ابراهيم أوقاسي	علي عبد المالك أوسات	مسعود عثمانية	محمد نجيب عبد الصمد
العربي نفلة	محمد كلول	سعيد أوشان	أحمد بلحميدي
محمد مويات	علي عيسى	بن علي بلغاري	فيصل عسول
نور الدين مان الله	الازهري بن خديم	جمال سعدي	السعيد بوثلجة
محمد رشيد ثابت	محفوظ ليتيم	ابراهيم العقون	جعفر آيت أحسن
عمار عوار	مصطفى نايلي	محمد عجمي	اليزيد حلقوم
سعيد تيوريرين	بوعلام سالم	باهي زقادة	رشيد عوادي
ابراهيم دادسي	مراجي بوزيد	بلقاسم بوعافية	جمال حفيان حمزة
عمار أونيسي	خالد قواسيمة	أحمد مولاي ملياني	الهادي أخفولة
محمد شابني	علي عصام	محمد بن سلطان	علي بوشبوط
عمرو قردود	ميلود شردو	عبد العزيز رميدي	بولعراس بن مسعود
رشيد عنكك	أحمد بابا خالي	علي فرماس	عبد المالك صاوالي
أحمد راضي	محمد غابي باية	سليمان مغارمت	مسعود بلهوري
زواوي توراش	محمد تمار	مسعود قوط	خالد عمارة
عبد العزيز مجاهد	عبد القادر بوعمر	بلال بن كعلول	محمد ستيي
فؤاد صنهاجي	سعيد قرد الواد	عمار زيداني	مصطفى بوقرة
محمد رضا بورنان	مقران فناك	بلقاسم عطوي	الطاهر بن زروال
محمد لطرش	أحمد دافرية	محمد شنوة	عبد الحفيظ بن رابح
محمد مجدوب	محمد مخلوف	محمد كرزازي	أحمد علال
أحمد بوقرة	يحي ناصر	العمرى زعبار	عبد الرشيد سكال
محمد ملاوي	عباس دريسي	محمد بن شنين	عبد المجيد داود
الازهر قاسمي	زبير بن زاري	شيخ بوزادة	عبد الحميد محمودي
عياش بزاز	عبد الحميد بوحيدل	الطاهر مزهودي	يوسف منصور
محمد السعيد	ناصر تزاموشت	سعيد عابد بن ملح	عبد المالك عمانيش
محمد يلفوف	مسعود الموارى	أحمد عبد اللاوي	العروسي دينار
فتحي شنتوف	محمد داحي	صالح مبروكي	فؤاد بريكي
عمار دشمان	محمد صالح	العبد الشادلي	علي عمور
صديق شنقرية	لحسن دروجة	محمد نبيل مستور	علال طاسين
خميس صحراوي	عبد القادر ضفيري	محمد بوقلوف	محمد زرق
علي عكروم	عمار حداد	الطاهر علي	حبيب بن دلة
الحسين آيت يونس	مولاي الطيب بن تمرة	صالح لقال	محمد حمداني

رابع دحمون	محمد خلافي	أحمد سليحي	حسن فكيري
مخلوف باكرين	رشيد رتيمة	محمد مشري	عمار عطاء الله
فضيل بلحسن	حنفي عبروق	رشيد أودغيري	العربي بسناسي
دراجي لكل	مصطفى الحاج عيسى	الوردي بوروح	وحيد بن مغسولة
عبد العالي زقاع	بن يخلف مسقم	سالم قاوة	حسناني حقاس
زهير صابي	عبد القادر بن هدو	سعيد غلاز	فوزي بن احمد
أنور حماني	علي سريدي	محمد عسال	محمد ياسين مونس
الطاهر غوقة	حسين عبيدة	حبيبة مسعادي	عبد الحميد بن بوزيد
كمال شاطبي	محمد علالت	عبد الكريم بورايو	عمار عاتي
عبد الله حاج صدوق	جمال بوخلفة	عزالدين وارقلي	ياسين دريد
الباي عزيزي	عمور بوعافية	عبد الغني ديدي	كمال رموش
علي مقران	رابع عراري	بن عودة بقدر	بشير بن لمنور
بلقاسم آيت هادي	عبد القادر بوعافية	رفيق شواربية	بلقاسم رحمانى
لحلو تيمسلي	الحاج مزيان	الحسين بن الشيخ	محمد بوقرين
محي الدين بوعزيز	عبد المجيد بن كريمة	محمد بن عبد الله	الازهر طرية
زيير بوحديدة	ميمون الشيخ	أحسين عريف	صلاح الدين حشيشي
جلول نموي	رشيد بوعافية	مجيد عقاب	فريد سيدي صالح
محمد سعيداني	محمد يزيد ميراش	العايشي دربال	سيد أحمد عبيدي
بومدين فرواني	فيصل مرداسي	مرزوق مولوج	عبد الرحيم طايبي
عمار غربي	شعبان صحراوي	عبد القادر بن جيمة	نور الدين بولغاب
عبد الله بويدة	محمد بن عديد	محمد قوادري	محمد يانادة
محمد شعال	محفوظ قراوي	محمد زريقي	بن عمار داري
عبد الله يمين	أحسن مقراني	علاوة درقالي	محمد ديواني
محمد خويدر	عبد العالي بوحاجب	عز الدين فرخي	محمد قطياني
مختار بونجار	حسن حي	عبد المجيد خيار	محمد طيبي
سعدي دحاس	حسين مسعودان	رمضان عبيد	محمد بلعيد
محرز برهوني	علي بوشغول	مسعود بن مارس	بوعلام نجى
حبيب عمارة	عبد المالك لوصيف	حسين شيخي	محمد بوزيان
محمد خالدي	جمال قجتول	يوسف طراي	سعيد خويل
أنور وارعي	أحمد بولجنات	جمال شهاب	لرزق قربوز
محمد ملواح	رشيد دخية	محمد بوعنقود	حسن صدقي
إلياس شجيب	مختار كابدي	كمال عريد	مصطفى أفروخ
ريم علي باي	دراجي زمبوط	محمد دحاح	بوبكر كرازيدي
خراق بقدر	محمد ماش	نور الدين بريش	أحمد كشيدى
إبراهيم قاضي	ميسوم شعبان	خالد كردي	بلعباس فروي
علي هلال	عاشور زقاع	إلياس نشاشبي	نور الدين مقراني
مسعود بوديسة	حسين جاب الله	عيسى بوجلة	أحمد موسى
عبد الحميد شغيب	رابع بوحديد	فيصل زلاق	الحاج عبي
محمد بادني	عبد المجيد زرقين	عبد الرحمن بن مصطفى	الجيلالي سليمانى
مصطفى بن سالم	عبد القادر محمدي	حسين شيخي	محمد الامين سديرة
بوشاقور شوب	بولعراس السبع محمد	محمد بلحرير	احمد البار
علي نموشي	مالك ونيش	احمد بن عمار	صادق كريم

سعيد عيساوي	رابع لامدة	مسعود شمشام	الاخضر بشاني
جيلالي حاجي	موسى بن غناية	حملاوي منية	علي بن حاج
بوداود اغامير	مخلوف عمر	محمد بلقاسمي	عمار هلال
حسين عزوزي	أحمد فلاح	محمد بلقايد	محمد صالح خليف
محمد عبد القادر بن باهي	أحمد دهيليس	أحمد بلوزداد	ميلود شراحيل
يحيى ددفاد	عبد الحميد باطشية	يحيى دحماني	محمد خير
عيسى عابد	عبد القادر بن أبورة	حبيب طاع الله	محمد بدري
عبد الباقي بلهوشات	الاعرج هلاي	عاشور العماري	محمد الصغير صلاح
مصطفى فداوي	يوسف لشهب	مصطفى أشرقي	مختار مادي
بوعلام مقرون	مبروك بن شخشوخة	قادة بوغلام	بشير بشرة
علي خليف	تاج بوعزة	حسين بن روية	رشيد قمداني
بوزيان عادل	عبد الحفيظ صوفي	صالح بن رحال	ميراج رمادنية
أحمد خادبة	محمد بن جابر	بن الدين بوسماحة	أحمد عيساوي
كمال بوفلوجة	خدير صور	محمد شورار	عبد القادر عبودي
ختير عيوش	مبارك طيفور	محمد بن ميمون	أحمد بستاني
مصطفى خان	عبد الرحمن خطير	الشيخ خالفي	عبد القادر حسين
سعيد بوكروش	زبير عداد	علي بن زينة	سعيد عباد
أحمد أحمد توميت	فيلاي بن سعيد	عبد الله علاق	عبد القادر بلشهب
بلعيد غوار	محمد غالي	عيسى تركي	يوسف عساس
حبيب لعروسي	أحمد سي يوسف	مصطفى بوقسة	جلول قادوري
سعيد لطرش	محمد غليس	عبد الحميد عياب	جلول بورحلة
حميد حجاج	رابع بوركايب	يحيى يعقوبي	محمد بوتليس
بشير بطيش	عبد القادر بوعيش	صالح كربوش	حمزة زايري
أحمد عمر العين	محمد هاشم	بوجمعة سحيلي	بوجمعة خشيري
الاخضر غرنة	أحمد منار	عيسى بوشدة	محمد شرقي
عبد الحميد بوبلاي	علي أركاب	محمد زرورو	عبد الحميد جكبوب
محمد قريشي	ميلود مدكان	أحمد عثمان	الشيخ زيار
ابراهيم براهيمية	محمد براهيمية	رابع سيود	محمد بوبقار
عبد الناصر شتوت	منصور رخوخ	أحمد بودور	الطيب بوزيدي
حبيب علي قشي	أحمد نهال	محمد طيفور	الطيب سعد الدين
الطيب أوامر	سعيد خنافر	الطاهر رحمانية	محمد اخلف
محمد بوخامة	سعيد سرباح	بن عودة بنادة	علي بوكريف
محمد بولجنات	عيسى حميدي	عبد الرحمن بن جمعة	تهامي بوبكر
توفيق شيلالي	أحمد عlish	يوسف عيساني	محمد مرمات
حسين عياش	بودالي الحاج سايج	بدوي علال	محمد عراف
معمر عبود	محمد الحاج لكوص	مصطفى كلال	محمد العربي
مروان علال	مسعود فراجي	أحمد السبع	نور الدين بلحناشي
عبد الرزاق علاب	محمد واداي	محمد كحلي	عبد المجيد حجاجي
لطفي كمال	محمد برحمان	الحبيب بنور	الامين عبد الغفور
عمار بوتريف	عبد الله الوحش	محمد الاخضر عباسي	محمد الشريف مبارك
أحسن العايب	عبد المجيد تواتي	محمد صالح دقيش	أحمد غربي
عبد القادر بونيشي	مسعود شدولي	عبد العزيز بن شيخ	رابع تقيدة

## يقرر مايلى :

المادة الاولى : تعدل وتتم المواد 1، 3، 4، 6، 8، 14، 16، و17 من القرار المؤرخ في 31 اكتوبر سنة 1969 والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق للضباط العاملين في الجيش الوطني الشعبي، كما يأتي :

" المادة الاولى : تتكون مجالس التحقيق، المنصوص عليها في المواد 26، و32 من الامر رقم 69 - 89 المؤرخ في 31 اكتوبر سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي للضباط العاملين في الجيش الوطني الشعبي، من خمسة (5) اعضاء يعينون حسب رتبة الضباط الخاضع للتحقيق.

يجب ان يكون اعضاء مجلس التحقيق، اما من رتبة اعلى من رتبة الضابط الخاضع للتحقيق، او اكثر اقدمية في نفس رتبة الضابط الخاضع للتحقيق. وينبغي ان ينتمي عضوان على الاقل من مجلس التحقيق الى سلاح او مصلحة الضابط الخاضع للتحقيق.

يعين عند تكوين اي مجلس تحقيق عضوان (2) اضافيان ينتمي احدهما الى سلاح او مصلحة الضابط الخاضع للتحقيق.

لا يحضر العضوان الاضافيان جلسات مجلس التحقيق الا عندما يعوضان اعضاء رسميين غائبين ".

" المادة 3 : يشكل وزير الدفاع الوطني، مجلس التحقيق في الناحية العسكرية المعنية، ويكون تشكيله لاحد الاسباب الآتية :

- خطأ جسيم في العمل او مخالف للنظام،
- خطأ مغل بالشرف،
- سوء السيرة العادية ".

" المادة 4 : يعين وزير الدفاع الوطني رئيس مجلس التحقيق ويعين قائد الناحية العسكرية اعضاء المجلس من بين الضباط العاملين بالناحية العسكرية المعنية.

اذا لم يوجد عدد كاف من الضباط الحاملين للرتبة المطلوبة لتشكيل المجلس، يمكن اللجوء الى ضباط تتوفر فيهم شروط الاقدمية والرتبة المطلوبة من نواح عسكرية اخرى باستثناء الناحية العسكرية التي ينتمي اليها الضابط الخاضع للتحقيق.

لايعين، لتكوين مجلس تحقيق ضباط كلفوا بالبحث في الوقائع التي يشكل المجلس من اجلها ولا ضباط تربطهم صلة قرابة بالضباط المماثل ".

بوعلام خوجات قسبة  
حسن سواي  
الطاهر سمري  
محمد لوناسي  
بشير بوشوك  
محمد وارتي  
عبد القادر جفال  
العربي طيبة  
بوخميس حايش  
محمد عبيدي  
محمد الشريف حمداني  
ابراهيم بوناصح  
مراد عزوز  
عبد الكريم بوزيدي  
منير عوالي  
جمعي أحمد لعلوي  
عبد الفتاح عبد المالك  
ناصر نوار  
محمد مناصر  
رشيد شنوف  
ناصر عرقوب  
محمد عبد الواحد  
مراد فتناسي

يوسف عيساوي  
أحمد تويقر  
عبد القادر العطري  
صالح بن ناصر  
محمد عصار  
عيشة عيشون  
عبد الحميد عمري  
بوعلام عسكور  
جهيد بن قراط  
محمد بن هيدور  
عباس طالبي  
سمير بوخاري  
عبد الحفيظ بن لفة  
صالح لعور  
بوجمعة قرنين  
أحمد عمار يوسف  
بلقاسم حمودي  
جلول بلوط  
رابح محجور  
رباي توينات  
بوجمعة عسال  
بلقاسم غزيار  
جمال بختي

قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 31 اكتوبر سنة 1969 والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق للضباط العاملين في الجيش الوطني الشعبي.

ان وزير الدفاع الوطني،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 89 المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 اكتوبر سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي لضباط الجيش الوطني الشعبي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 54/73/أع/أ المؤرخ في 18 صفر عام 1393 الموافق 23 مارس سنة 1973 والمتضمن نظام الخدمة في الجيش،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 اكتوبر سنة 1969، المتضمن تنظيم مجالس التحقيق للضباط العاملين في الجيش الوطني الشعبي،

“ المادة 17 : يجيب اعضاء المجلس عن كل سؤال في اقتراح سري بنعم أو لا.

وتشكل الاغلبية رأي المجلس.

يسجل رأي المجلس في المحضر ولا يمكن تغييره الا لفائدة الضابط ومن وزير الدفاع الوطني دون سواء.”

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992.

اللواء / خالد نزار

قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1969 والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق لضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي.

ان وزير الدفاع الوطني،

– بمقتضى الامر رقم 69 – 90 المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 أكتوبر سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي لضباط الصف في الجيش الوطني الشعبي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 72 – 136 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 10 يونيو سنة 1972، المتعلق بشروط الانضمام الى سلك ضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 54/73/ع1/ المؤرخ في 18 صفر عام 1393 الموافق 23 مارس سنة 1973، المتضمن نظام الخدمة في الجيش،

– وبمقتضى القرار المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 أكتوبر سنة 1969، المتضمن تنظيم مجالس التحقيق لضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تعدل وتتم المواد 1، 3، 4، 6، 8، 14، 16، و17 من القرار المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1969، والمتضمن تنظيم مجالس التحقيق لضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي، كما يأتي :

“ المادة 6 : يبين امر المثل الوقائع التي يحال من أجلها الضابط على مجلس التحقيق. كما يحدد الناحية العسكرية التي يجتمع فيها المجلس. ولا يمكن بأي حال من الاحوال، ان يحال الضابط الخاضع للتحقيق امام مجلس مشكل في الناحية العسكرية التي كان يعمل فيها وقت حدوث الوقائع المؤخذ عليها.”

“ المادة 8 : يستدعي المقرر، الضابط الخاضع للتحقيق، ويخبره بالملف والمقرر المتضمن تشكيل مجلس التحقيق ويستمع الى توضيحاته، عند الاقتضاء، كما يستمع لكل شخص يمكن ان يقدم له معلومات مفيدة.

ويخبره بحقه في رد عضوين (2) على الاكثر من اعضاء مجلس التحقيق باستثناء الرئيس.

لايعمل الرد ولايمكن ان يتم الا مرة واحدة.

يترتب على ممارسة حق الرد تعويض من تم رده حسب الاشكال نفسها.

عندما ينهي المقرر تحقيقه، يعد تقريراً كتابياً دون ان يعطي رأيه فيه ويرسل الملف الى رئيس مجلس التحقيق.”

“ المادة 14 : يستمع المجلس تباعاً وعلى انفراد الى كل الاشخاص الذين طلب الرئيس أو الضابط الخاضع للتحقيق حضورهم.

يحق للضابط المائل، الذي يرى من الضروري توجيه أسئلة الى كل شخص مستمع اليه ان يفعل ذلك بواسطة رئيس مجلس التحقيق.

وبعد الاستماع الى الاشخاص الذين طلب مجلس التحقيق حضورهم، يقدم الضابط المائل ملاحظاته، ويجب ان يكون آخر من يستمع اليه.”

“ المادة 16 : يلقي رئيس مجلس التحقيق سؤالاً أو أسئلة على اعضاء المجلس عند انتهاء التحقيق، او الاسئلة ليعرف ما اذا كان الضابط المائل في حالة تستوجب سحبه من الخدمة بسحب الوظيفة او تعليقها او صرفه من الخدمة لاحد الاسباب المذكورة في المادة 31 من الامر رقم 69 – 89 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1969 المذكور أعلاه.

واذا نطق مجلس التحقيق بالسلب ردا على السؤالين (2) المذكورين في الفقرة السابقة، فان الضباط المائل يحتفظ به في الخدمة وتعاد اليه جميع حقوقه.”



تتوفر فيهم شروط الرتبة والاقدمية المطلوبة من نواح عسكرية أخرى باستثناء الناحية العسكرية التي ينتمي إليها ضابط الصف الخاضع للتحقيق.

لا يعين لتكوين مجلس تحقيق ضباط وضباط صف كلفوا بالبحث في الوقائع التي يشكل المجلس من أجلها ولا الذين تربطهم بضابط الصف المماثل صلة قرابة.

" المادة 6 : يبين امر المثل الوقائع التي يحال من أجلها ضابط الصف على مجلس التحقيق. كما يحدد الناحية العسكرية التي يجتمع فيها مجلس التحقيق. ولا يمكن بأي حال من الاحوال ان يحال ضابط الصف الخاضع للتحقيق امام مجلس تم تشكيله في الناحية العسكرية التي كان يعمل فيها وقت حدوث الوقائع المؤخذ عليها."

" المادة 8 : يستدعي المقرر ضابط الصف الخاضع للتحقيق، ويخبره بالملف والمقرر المتضمن تشكيل مجلس التحقيق ويستمع الى توضيحاته، عند الاقتضاء، كما يستمع لكل شخص يمكن ان يقدم له معلومات مفيدة.

ويخبره بحقه في رد عضوين (2) على الاكثر من مجلس التحقيق باستثناء الرئيس.

لا يعزل الرد ولا يمكن ان يتم الا مرة واحدة.

يترتب على ممارسة حق الرد تعويض من تم رده حسب الاشكال نفسها.

عندما ينهي المقرر تحقيقه، يعد تقريراً كتابياً دون ان يعطي رأيه فيه ويرسل الملف الى رئيس مجلس التحقيق."

" المادة 14 : يستمع المجلس تباعاً وعلى انفراد الى كل الاشخاص الذين طلب الرئيس أو ضابط الصف الخاضع للتحقيق حضورهم.

يحق لضابط الصف الخاضع للتحقيق، والذي يرى من الضروري توجيه أسئلة الى كل شخص يستمع اليه ان يفعل ذلك بواسطة رئيس مجلس التحقيق.

وبعد الاستماع الى الاشخاص الذين طلب مجلس التحقيق حضورهم، يقدم ضابط الصف المماثل ملاحظاته، ويجب ان يكون آخر من يستمع اليه."

" المادة 16 : يلقي رئيس المجلس، عند انتهاء التحقيق، سؤالاً أو أسئلة ليعرف ما اذا كان ضابط الصف المماثل في حالة تستوجب سحبه من الخدمة كإجراء تأديبي او صرفه منها لأحد الاسباب المبينة في المادة 19 من الامر رقم 69 - 90 المؤرخ في 31 اكتوبر سنة 1969 المذكور أعلاه.

" المادة الأولى : تتكون مجالس التحقيق المنصوص عليها في المواد 15، 19 و20 من الامر رقم 69 - 90 المؤرخ في 31 اكتوبر سنة 1969 المتضمن القانون الاساسي لضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي من خمسة (5) اعضاء كالتالي :

- ضابط (1) رئيساً،

- ضابط (1) مقررًا،

- ضابط (1) عضواً،

- ضابطا صف (2) عاملان تابعان اسلح او مصلحة ضابط الصف المماثل، عضوين.

يعين، عند تشكيل اي مجلس تحقيق، عضوان اضافيان كالتالي :

- ضابط (1)،

- ضابط صف (1) تابع لسلح او مصلحة ضباط الصف الخاضعين للتحقيق.

لا يمكن للاعضاء الاضافيين حضور جلسات مجلس التحقيق الا عندما يعوضون اعضاء رسميين غائبين.

يجب ان يكون ضباط الصف الاعضاء في مجلس التحقيق برتبة اعلى من رتبة ضابط الصف الخاضع للتحقيق او اقدم منه في نفس الرتبة."

" المادة 3 : يتولى وزير الدفاع الوطني تشكيل مجلس التحقيق في الناحية العسكرية المعنية.

ويتم تشكيل مجلس التحقيق للاسباب التالية :

- سوء السيرة العادية،

- خطأ جسيم في العمل أو مخالف للنظام .

- خطأ مغل بالشرف،

- خطأ ارتكبه ضابط صف قضى ثلاث فترات في وضعية المصروف عن الخدمة لاجراء تأديبي."

" المادة 4 : يتولى تشكيل مجلس التحقيق قائد الناحية العسكرية ويختار الرئيس واعضاء المجلس من بين العسكريين العاملين بالناحية العسكرية المعنية.

واذا لم يوجد العدد الكافي من العسكريين الحاملين للرتبة المطلوبة لتشكيل المجلس، يمكن اللجوء الى عسكريين

- وبعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي المؤرخ في 21 صفر عام 1412 الموافق 31 غشت سنة 1991 والمتضمن تعيين السيد عبد القادر شغنان، مديرا لديوان وزير الاقتصاد،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد عبد القادر شغنان، مدير الديوان، الامضاء باسم وزير الاقتصاد، على جميع الوثائق والمقررات والقرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991.

سيد احمد غزالي

قرار مؤرخ في 5 جمادى الاول عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل.

ان وزير الاقتصاد،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1411 الموافق 5 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 200 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي المؤرخ في 16 شوال عام 1411 الموافق اول مايو سنة 1991 والمتضمن تعيين السيد رشيد خليفة، مديرا لادارة الوسائل بوزارة الاقتصاد.

واذا نطق مجلس التحقيق بالسلب ردا على السؤالين المذكورين في الفقرة السابقة، فان ضابط الصف المائل يحتفظ به في الخدمة وتعاد اليه جميع حقوقه .

" المادة 17 : يجيب اعضاء المجلس عن كل سؤال في اقتراح سري بنعم أو لا .

وتشكل الاغلبية رأي المجلس .

يسجل رأي المجلس في المحضر ولا يمكن تغييره الا لفائدة ضابط الصف ومن وزير الدفاع الوطني دون سواه .

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 5 يناير سنة 1992.

اللواء / خالد نزار

## وزارة الاقتصاد

قرار مؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ديوان وزير الاقتصاد.

ان وزير الاقتصاد،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1411 الموافق 5 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 200 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

## يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد رشيد خليفة، مدير ادارة الوسائل، الامضاء باسم وزير الاقتصاد، على جميع الوثائق والمقررات والقرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 12 نوفمبر سنة 1991.

سيد أحمد غزالي

قرار مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 30 نوفمبر 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير المنازعات ومكافحة التهريب بالمديرية العامة للجمارك.

ان الوزير المنتدب للميزانية،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1411 الموافق 5 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 200 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يوليو سنة 1991 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي المؤرخ في 14 شعبان عام 1412 الموافق اول مارس سنة 1991 والمتضمن تعيين السيد الهادي صالح، مديرا للمنازعات ومكافحة التهريب بالمديرية العامة للجمارك.

## يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد الهادي صالح، مدير

المنازعات ومكافحة التهريب بالمديرية العامة للجمارك الامضاء باسم الوزير المنتدب للميزانية، على جميع الوثائق والمقررات، باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 30 نوفمبر سنة 1991.

مراد مدلسي

قرار مؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تشكيل اللجان المركزية المتساوية الاعضاء الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار.

بموجب قرار مؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991، تشكل اللجان المركزية المتساوية الاعضاء الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار، كالآتي :

(أ) - اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة باسلاك المفتشين - المراقبين - التقنيين - المساعدين التقنيين - الاعوان التقنيين واعوان الخبر، وتتكون من :

(1) - ممثلي الادارة :

(أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد أحمد لخضر دبابي،
- (2) - السيد صديق رماضنة،
- (3) - السيد محند أمقران بن سي علي،
- (4) - الأنسة حورية بوعبد الله،
- (5) - السيد محمد بنيني.

(ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد زبير ازيات،
- (2) - السيد عيسى زغماتي،
- (3) - السيد عزالدين عيوان،
- (4) - السيد محمد عابد،
- (5) - السيد عمر عمارة.

## (2) - ممثلي المستخدمين المنتخبين :

## (أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد رشيد بداك،
- (2) - السيد نور الدين عربات،
- (3) - السيد فاروق مهاجي،
- (4) - السيد بن عودة حريز،
- (5) - السيد العربي خطيب.

## (ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيدة ربيعة حريتي،
- (2) - السيد سعد دودو،
- (3) - السيد ناصر لعامرة،
- (4) - السيد بوبكر عسيل،
- (5) - السيد زواوي قومي.

(ب) - اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك المتصرفين - المترجمين - المهندسين ومحلي الاقتصاد وتتكون من :

## (1) - ممثلي الإدارة :

## (أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد أحمد لخضر دبابي،
- (2) - السيد صديق رماضنة،
- (3) - السيد محمد بنيني.

## (ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد زبير ازيات،
- (2) - السيد عيسى زغماتي،
- (3) - السيد عزالدين عيواز.

## (2) - ممثلي المستخدمين المنتخبين :

## (أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد جمال لونيس،
- (2) - السيد مبارك حسني،
- (3) - السيد الشريف جولان.

## (ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد جمال فضال،

## (2) - السيد عبد العزيز قويدر،

## (3) - السيد عبد القادر زيدي.

(ج) - اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك المساعدين الاداريين - كتاب مديرية - معاونين الاداريين - الاعوان الاداريين - الكتاب والمحاسبين، وتتكون من :

## (1) - ممثلي الإدارة :

## (أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد أحمد لخضر دبابي،
- (2) - السيد صديق رماضنة،
- (3) - السيد محند أمقران بن سي علي،
- (4) - الأنسة حورية بوعبد الله،
- (5) - السيد عمار عويداف.

## (ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد زبير ازيات،
- (2) - السيد عيسى زغماتي،
- (3) - السيد عزالدين عيواز،
- (4) - السيد محمد عابد،
- (5) - السيد محمد بنيني.

## (2) - ممثلي المستخدمين المنتخبين :

## (أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد مصطفى شراقة،
- (2) - السيد غوتي بلابي،
- (3) - السيد نورالدين بوشامة،
- (4) - السيد سليمان بن عبيد،
- (5) - الأنسة نواراة قرانيش.

## (ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد عبد الرحمن صاري،
- (2) - الأنسة صليحة قندوزي،
- (3) - السيد عمار جوعمبري،
- (4) - السيد محمد زوبري،
- (5) - السيد عبد الحق شراك.

قرار مؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 25 ديسمبر سنة 1991، يتضمن تفويض الامضاء الى نائب مدير.

ان الوزير المنتدب للميزانية،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1411 الموافق 5 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 200 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يونيو سنة 1991 والمتضمن الترخيص لأعضاء الحكومة بتفويض إمضاءهم،

- وبعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 2 نوفمبر سنة 1991 والمتضمن تعيين السيد محمد قادة، نائب مدير لعمليات الميزانية بالمديرية العامة للضرائب بوزارة الاقتصاد.

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد قادة، نائب مدير عمليات الميزانية بالمديرية العامة للضرائب، الإمضاء بإسم الوزير المنتدب للميزانية، على جميع الوثائق والمقررات، باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 25 ديسمبر سنة 1991.

مراد مدلسي

(د) - اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك أعوان المكتب - العمال المهنيين - سائقي السيارات والحجاب، وتتكون من :

(1) - ممثلي الإدارة :

(أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد أحمد لخضر دبابي،
- (2) - السيد صديق رماضنة،
- (3) - السيد محمد أمقران بن سي علي،
- (4) - السيد محمد بنيني.

(ب) - الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد زبير ازيات،
- (2) - السيد عزالدين عيوان،
- (3) - السيد محمد عابد،
- (4) - السيد عيسى زغماتي.

(2) - ممثلي المستخدمين المنتخبين :

(أ) - الاعضاء الدائمون :

- (1) - السيد محمد راشم،
- (2) - السيد بختي رضوان،
- (3) - السيد العيد زيات،
- (4) - السيد مولود بن عمر.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

- (1) - السيد محمد سرياح،
- (2) - السيد سالم ابراهيمي،
- (3) - السيد بن عيسى بوعلام،
- (4) - السيد أحمد دراق.

تتم رئاسة اللجان المتساوية الاعضاء، المذكورة سالفا، طبقا لاحكام المادة 11 من المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 المعدل لصلاحيات وتشكيل وتنظيم وسير اللجان المتساوية الاعضاء.

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الاقتصاد،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 266 المؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتضمن تنظيم وتسيير الصندوق المشترك للجماعات المحلية،

يقرآن ما يلي :

المادة الأولى : تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة باثنين في المائة (2%) بالنسبة لسنة 1992.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الإيرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة التالية :

- الرسم العقاري،

- رسم التطهير،

- الرسوم على النشاط الصناعي والتجاري والحقوق الثابتة،

- الرسوم على النشاط غير التجاري والحقوق الثابتة.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 فبراير سنة 1991.

عن وزير الاقتصاد  
الوزير المنتدب للميزانية

مراد مدلسي

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الوزير المنتدب  
للجماعات المحلية  
عبد المجيد تبون

قرار مؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 8 يناير سنة 1992 يتضمن تشكيل اللجنة المركزية للطعن الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار.

بموجب قرار مؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 8 يناير سنة 1992، تتكون اللجنة المركزية للطعن الخاصة بمستخدمي المصالح الخارجية للمنافسة والاسعار من :

(1) - ممثلي الادارة :

(1) - السيد أحمد لخضر دبابي،

(2) - السيد صديق رماضنة،

(3) - السيد عمار عويداف،

(4) - السيد محمد بنيني،

(5) - السيد عيسى زغماتي،

(6) - السيد محمد عابد،

(7) - السيد محند أمقران بن سي علي.

ممثلي المستخدمين :

(1) - السيد رشيد بذاك،

(2) - السيد العربي خطيب،

(3) - السيد جمال لونيس،

(4) - السيد فاروق مهاجي،

(5) - السيد بن عودة حرير،

(6) - السيد نورالدين عربات،

(7) - السيد سليمان بن عبيد.

ترأس لجنة الطعن بمقتضى أحكام المادة 22 من المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 14 يناير سنة 1984 المحدد لصلاحية وتكوين وتنظيم وسير اللجان المتساوية الاعضاء.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الاقتصاد،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 266 المؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986، والمتضمن تنظيم وتسيير الصندوق المشترك للجماعات المحلية،

يقرران ما يلي :

المادة الأولى : تحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة باثنين في المائة (2/٪) بالنسبة لسنة 1992.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقديرات الإيرادات التالية :

- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والحقوق الثابتة،

- الرسم على النشاط غير التجاري والحقوق الثابتة.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 فبراير سنة 1991.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الوزير المنتدب  
للجماعات المحلية  
عبد المجيد تبون

عن وزير الاقتصاد  
الوزير المنتدب للميزانية

مراد مدلسي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات.

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الاقتصاد،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 145 المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، ولاسيما المادة 2 منه،

يقرران ما يلي :

المادة الأولى : أن أقل نسبة قانونية تقتطعها البلديات من إيرادات التسيير، المخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، تحدد بعشرة في المائة (10٪) لسنة 1992.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الإيرادات التالية :

- الباب 74 : مخصصات مصلحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية باستثناء المساعدة المقدمة للأشخاص المسنين (المادة الفرعية 7413 والمادة 666 بالنسبة للبلديات المتواجدة بمقر الولاية).

- الباب 75 : الضرائب غير المباشرة باستثناء حقوق الحفلات (المادة 755 للبلديات المتواجدة بمقر الولاية).

- الباب 76 : الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة (الباب 68) والعشر 10/1 من التسديد الجزائي المكمل المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات التعليمية وكذا مساهمة البلديات في ترقية مبادرات الشباب وتنمية الممارسات الرياضية (المادة الفرعية 6490 و6790 بالنسبة للبلديات المتواجدة بمقر الولاية).

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 فبراير سنة 1991.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الوزير المنتدب  
للجماعات المحلية  
عبد المجيد تبون

عن وزير الاقتصاد  
الوزير المنتدب للميزانية  
مراد مدلسي

قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية الولاية.

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 154 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970، المحدد للمدونة الخاصة بإيرادات ونفقات الولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 156 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن الاقتطاع من إيرادات التسيير، ولاسيما المادة الأولى منه،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : أن أقل نسبة قانونية تقتطعها الولايات من إيرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار تحدد بعشرة في المائة (10٪) بالنسبة لسنة 1992.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الإيرادات التالية :

- الباب 74 : مخصصات مصلحة الاموال المشتركة للجماعات المحلية.

- الباب 76 : الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة (المادة 640) والعشر (10/1) من التسديد الجزائي المكمل والمخصص لصيانة

مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي وكذا مساهمة الولايات في ترقية مبادرات الشباب وتنمية الممارسات الرياضية (الباب الفرعي 9141 المادة الفرعية 6490).

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1412 الموافق 24 نوفمبر سنة 1991.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الوزير المنتدب للجماعات المحلية  
عبد المجيد تبون

## وزارة العدل

قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1412 الموافق 12 يناير سنة 1992، يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ديوان وزير العدل.

إن وزير العدل،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1411 الموافق 25 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يونيو سنة 1991 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 130 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1409 الموافق 25 يونيو سنة 1989 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة العدل، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 200 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يونيو سنة 1991 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1412 الموافق 11 نوفمبر سنة 1991 والمتضمن تعيين السيد محمد الصادق العروسي، مديرا لديوان وزير العدل.



غشت سنة 1990 والمتضمن انشاء المدرسة الوطنية العليا  
للادارة والتسيير وأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في  
21 غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : يحدد عدد المقاعد البيداغوجية الممنوحة  
كما يلي :

- ثمانون ( 80 ) مقعدا بالنسبة للمسابقة الخاصة  
بالمترشحين من الطلبة الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في  
المادة 2، الفقرة 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21  
غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه.

- مائة وعشرون ( 120 ) مقعدا بالنسبة للمسابقة  
الخاصة بالمترشحين من العمال الذين تتوفر فيهم الشروط  
المذكورة في المادة 2، الفقرة 3 من القرار الوزاري المشترك  
المؤرخ في 21 غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 3 : يحدد تاريخ فتح التسجيلات للمسابقات في  
5 نوفمبر سنة 1991 وتاريخ غلق التسجيلات في 4 يناير  
سنة 1992 وتجري الاختبارات الكتابية للقبول في أيام  
الثلاثاء والأربعاء والخميس 14 و15 و16 يناير سنة 1992.

المادة 4 : تجري الاختبارات الشفاهية للقبول النهائي  
تبعا لجدول يحدده المدير العام للمدرسة الوطنية العليا  
للادارة والتسيير، وتنشر داخل المدرسة وتبلغ للمترشحين عن  
طريق الصحافة.

توجه الدعوة الى المترشحين المقبولين بطريقة فردية.

المادة 5 : ترسل ملفات الترشيح التي تتضمن الوثائق  
المنصوص عليها في المادة 8 من القرار الوزاري المشترك  
المؤرخ في 21 غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه، الى المدير  
العام للمدرسة الوطنية العليا للادارة والتسيير، عن طريق  
البريد المسجل في الأجل المحددة، وللطابع قوة الثبوت.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 ربيع الثاني عام 1412 الموافق  
30 أكتوبر سنة 1991.

عن رئيس الحكومة  
وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
نور الدين قصد علي

وزير الجامعات  
جيلالي اليابس

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد الصادق  
العروسي، مدير الديوان ، الامضاء باسم وزير العدل على  
جميع الوثائق، والمقررات، والقرارات، وذلك في حدود  
اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رجب عام 1412 الموافق 12 يناير  
سنة 1992.

حمداني بن خليل

## وزارة الجامعات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1412  
الموافق 30 أكتوبر سنة 1991، يتضمن فتح  
مسابقات الدخول لدورة التكوين الطويل المدى  
بالمدرسة الوطنية العليا للادارة والتسيير بعنوان  
السنة الدراسية 1991 - 1992.

إن رئيس الحكومة،

ووزير الجامعات،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 239 المؤرخ  
في 13 محرم عام 1411 الموافق 4 غشت سنة 1990  
والمتضمن انشاء المدرسة الوطنية العليا للادارة والتسيير،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 79 المؤرخ  
في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991  
المعدل والمتمم للمرسوم رقم 89 - 224 المؤرخ في 5 ديسمبر  
سنة 1989 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالعمال  
المنتقلين للاسلاك المشتركة للمؤسسات والادارات العمومية،  
لا سيما المادة 18 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11  
صفر عام 1412 الموافق 21 غشت سنة 1991 والمتعلق  
بتنظيم مسابقات الالتحاق بدورة التكوين الطويل المدى  
بالمدرسة الوطنية العليا للادارة والتسيير،

يقرآن ما يلي :

المادة الاولى : تفتح مسابقات للالتحاق بدورة التكوين  
الطويل المدى لفائدة الطلبة والعمال، وذلك طبقا للمادتين 41  
و42 من المرسوم التنفيذي رقم 90 - 239 المؤرخ في 4

## وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية

قرار مؤرخ في 10 رجب عام 1412 الموافق 15 يناير سنة 1992، يتضمن زيادة معاشات ومنح وإيرادات الضمان الاجتماعي.

إن وزير الصحة والشؤون الاجتماعية،

- بمقتضى القانون رقم 83 - 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 13 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 385 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 24 نوفمبر سنة 1990 والذي يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : ترفع معاشات ومنح التقاعد ومعاشات العجز وإيرادات حوادث العمل والأمراض المهنية، التي يستفيد منها الأشخاص الخاضعون للقوانين رقم 83 - 11 و 83 - 12 و 83 - 13 المؤرخة في 2 يوليو سنة 1983 والمذكورة أعلاه، بنسبة 10٪.

المادة 2 : تطبق منح الزيادة، المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه، على مبالغ التقاعد والعجز المحددة قبل الزيادة المحتملة للحد الأدنى الذي سنته المادتان 16 و 41 من القانونين رقم 83 - 11 و 83 - 12 المؤرخين في 2 يوليو سنة 1983 المذكورين أعلاه.

المادة 3 : ينشر هذا القرار، الذي يسري مفعوله ابتداء من أول أبريل سنة 1992، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 10 رجب عام 1412 الموافق 15 يناير سنة 1992.

محمد الصالح منتوري

## وزارة النقل والمواصلات

قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يتضمن إلغاء دائرة رسم.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، تلغى دائرة رسم شطائبي وتدمج في منطقة تسعير وتجمع عنابة.

يدرج مشتركو شطائبي في الشبكة الهاتفية بعنابة (البوني).

قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يتضمن تحويل مقر دائرة رسم.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يحول إلى أولاد سيدي إبراهيم، مقر دائرة رسم المهير، التابعة لمنطقة تسعير وتجمع برج بوعريريج.

تتشكل دائرة رسم أولاد سيدي إبراهيم من الشبكات والغرف الهاتفية التابعة لأولاد سيدي إبراهيم وبن داود، والحمراء، وأولاد علي، وبيبان الحديد وتيزي قشوشن.

## المجلس الأعلى للإعلام

مقرر رقم 91 - 06 مؤرخ في 14 جمادى عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991، يعدل المقرر رقم 91 - 02 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1991 والذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بتسليم بطاقة الصحافي المهنية.

إن المجلس الأعلى للإعلام،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 07 المؤرخ في 2 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام، ولا سيما المادة 30 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1410 الموافق 4 يوليو سنة 1990 والمتضمن تعيين رئيس المجلس الأعلى للإعلام وبعض أعضائه،

" المادة 23 : يخضع تسليم بطاقة الصحافي المهنية - انتقاليا، بالنسبة لسنة 1992 للشروط الخاصة المنصوص عليها في المواد اللاحقة " .

" المادة 26 : ( الفقرة الثانية ) .

وتحمل عبارة " صالحة لسنة 1992 " .

المادة 2 : ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 .

عن المجلس الأعلى للإعلام  
الرئيس  
علي عبد اللاوي

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1410 الموافق 4 يوليو سنة 1990 والمتعلق بنشر التشكيلة الاسمية للمجلس الأعلى للإعلام،

- وبمقتضى المقرر رقم 91 - 02 المؤرخ في 22 رمضان عام 1411 الموافق 7 أبريل سنة 1991 والذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بتسليم بطاقة الصحافي المهنية، ولا سيما المادتان 23 و 26 منه،

وبعد المداولة،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تعدل المادتان 23 و 26 من المقرر رقم 91 - 02 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1991 والمذكور اعلاه، كما يأتي :